

ابنه وان جحد زيد بنوته ولو كان مع مسلم وكافر  
فقال المسلم ابو عبدي وقال الكافر هو ابني فهو حر  
ابن الكافر قال زوج امرأة لصبي معها هو ابني من غيرها  
وقالت هو ابني من عبده فهو ابنتها لو كان غير محبر والا  
فهو لمن صدقته وولدت امة اشتراها فاستعتت غريم  
الاب قيمة الولد وهو حر وكذا لو ملكها بسبب آخرها  
لو تزوجها على انها حرة فولدت له ثم استعتت فان  
مات الولد قبل الخصومة فلا يثنى على ابيه وارثه  
له فان قتله ابوه او غيره خرم الاب قيمة ورجع بها  
كثرتها على بايعها لا بقهرها **كتاب الاقراء**  
هو اخبار يمتق عليهم من وجه انشامن وجره فلا ولا  
صح اقراره بمملوك الغير ويلزمه تسليمه اذ ملكه ولا  
يصح اقراره بطلاق وعتاق مكرها وصح اقرار المازون  
بعين في يده وللمسلم بغيره وينصف داره مشاعا والمرأة  
بالنوعية من غير شهود ولا تسع دعواه عليه بشئ  
بناهي الاقرار الا انه يقوله هو ملكي ولثاني لو مراد  
اقراره

كتاب الاقراء

اقراره ثم قبل لا يصح والملك الثابت له لا يظهر في حق  
الزوايد المستملكة فلا يملكها المقر له اقراره مكلف  
او عبده ما زونه بحق معلوم او مجهول صح ولزمه  
ما جهل بذئ قيمة والقول المقر مع حلفه ان ادعى  
المقر له اكثر منه ولا يتصدق في اقل من درهم في  
علي مال ومن النصاب في مال عظيم من الذهب  
والفضة ومن خمس وعشرين من الابل ومن قدرا  
النصاب قيمة في مال الزكاة ومن ثلاثة  
نصب في اموال عظام وفي درهم ثلثة ودرهم  
كثيرة عشرة وكذا ادائها درهم وكذا اكد احد عشر  
وكذا وكذا احد وعشرون ولو نكح بلا او فاحد  
ومعها فاية واحد وعشرون وان رجع زيد الف  
عليه او قبلي اقراره بدين وصدق ان وصل به ما  
ودبعة وان فصل لا عندي او مي او في بيتي او  
كيسي او صندوقي امانته جميع ما لي اوها املكه